# تحرك عاجل

## إخلاء سبيل مدون ومحامٍ مع استمرار محاكمتيهما

**أُخلي سبيل المدون والمترجم البحريني محمد حسن صديف بالكفالة بتاريخ 3 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وأما محاميه عبد العزيز موسى، فلقد سبق وأن أُخلي سبيله بالكفالة في 21 أغسطس/ آب الماضي، في حين لا تزال محاكمتاهما جاريتين؛ ولا يزال المصور حسين حبيل قيد الاحتجاز.**

في 3 أكتوبر/ تشرين الأول، أُخلي سبيل **محمد حسن صديف** بالكفالة من سجن الميناء الجاف بالعاصمة البحرينية المنامة. وكما حصل مع المصور حسين حبيل، فلقد اتُّهم صديف "بالتحريض على كراهية النظام" و"حض الناس على تجاهل القوانين" و"الدعوة إلى تجمعات غير مشروعة" و"الانتساب لعضوية مجموعة 14 فبراير الإعلامية".

ولقد أُلقي القبض على الرجلين في 31 يوليو/ تموز الماضي، حيث اعتُقل محمد حسن صديف أثناء تواجده في منزل والديه بسترة على أيدي عناصر أمن بزي مدني، ودون أن يبرزوا مذكرة توقيف بحقه. وحينما زاره أفراد عائلته بتاريخ 6 أغسطس/ آب، أخبرهم محمد أنه قد تعرض للتعذيب أثناء احتجازه في مديرية التحقيقات الجنائية. وقال أنه قد تعرض للصعق بالكهرباء والضرب وإجباره على التجرد من ملابسه تماماً قبل أخذها منه. وأُلقي القبض على حسين حبيل في مطار البحرين الدولي قبيل صعوده على متن إحدى الطائرات المتوجهة إلى دبي. واقتيد بعدها إلى مبنى مديرية التحقيقات الجنائية للاستجواب. وأخبر أفراد عائلته عندما قاموا بزيارته في 7 أغسطس/ آب أنه قد تعرض للضرب والتهديد بإيذاء عائلته. ويُحتجز حسين حبيل في سجن الميناء الجاف حيث نُقل إلى هناك رفقة محمد صديف اعتباراً من 3 أغسطس/ آب الماضي.

وأم محامي محمد صديف، ويُدعى **عبد العزيز موسى**، فلقد أُخلي سبيله بالكفالة بتاريخ 21 أغسطس/ آب الماضي، أي في نفس اليوم الذي بدأت فيه محاكمته أمام الفرع 4 من المحكمة الجنائية الصغرى بتهمة "إفشاء تفاصيل التحقيقات". ومن المفترض أن تُعقد الجلسة القادمة في 30 ديسمبر/ كانون الأول القادم. وسبق ذلك إلقاء القبض عليه بتاريخ 7 أغسطس/ آب الماضي عقب حضوره جلسة مع موكله ذلك اليوم، ونشره لتغريدات على إثرها ذكر فيها أنه قد شاهد آثار تعذيب بادية على جسد موكله، ومرَّ على طبيعة التهم المسندة لكلا الرجلين مشيراً إليهما باسمهما صراحةً حيث أورد تفاصيل الاستجواب الذي خضعا له.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات البحرينية كي تخلي سبيل حسين حبيل فوراً ودون شروط إذا كان محتجزاً لا لشيء سوى لممارسته الحق في حرية التعبير عن الرأي بشكل سلمي؛
- ودعوتها إلى فتح تحقيق محايد ومستقل في المزاعم المتعلقة بتعرض محمد حسن صديف وحسين حبيل للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وجلب المسؤولين عن ذلك للمثول أمام القضاء؛
- وحث تلك السلطات على صون الحقوق في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع تماشياً مع الالتزامات الدولية المترتبة على البحرين في مجال حقوق الإنسان.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 إلى:

| **الملك** | **وزير الداخلية** | **ونسخ إلى:** |
|---|---|---|
| الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة | الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة | وزير العدل والشؤون الإسلامية<br>الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل |

مكتب صاحب العظمة
ص.ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 -1766 -973+(يُرجى تكرار المحاولة)
**المخاطبة: صاحب العظمة**

وزارة الداخلية
ص.ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس رقم:2661 -1723 -973+
تويتر: @moi Bahrain
**المخاطبة: معالي الوزير**

خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: 6343 1753 -973+
**البريد الإلكتروني:**
minister@justice.gov.bh
**تويتر:** @Khaled_Bin_Ali
**المخاطبة: معالي الوزير**

**كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:**

| الاسم | العنوان 1 | العنوان 2 | العنوان 3 | رقم الفاكس | عنوان البريد الإلكتروني | المخاطبة. |
|---|---|---|---|---|---|---|

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثاني على التحرك العاجل رقم 13/206. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: **http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/031/2013/en**.

# تحرك عاجل

## إخلاء سبيل مدون ومحامٍ مع استمرار محاكمتيهما

### معلومات إضافية

جاء اعتقال محمد حسن صديف وحسين حبيل عشية تنظيم احتجاجات مناوئة للحكومة في العديد من قرى الشيعة في البحرين يوم 14 أغسطس/ آب الماضي. وكان المحتجون يخططون للتوجه إلى المنامة ولكن قوات الأمن حالت دون ذلك من خلال استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، بل وحتى نصب أسلاك شائكة في بعض الحالات لتطويق تلك القرى. وأُلقي القبض يومها على 18 شخصا. وكانت حركة "تمرد" المكونة من جماعات شبابية قد اختارت يوم 14 أغسطس/ آب لتنظيم احتجاجات مناوئة للحكومة في محاولةٍ منها لإدانة قمع الحكومة، والدعوة إلى إصلاحات سياسية حقيقية. كما كانت جمعيات المعارضة الرئيسة تخطط لمهرجان حاشد مناوئ للحكومة، ولكن تم إلغاء الفعالية جراء التواجد الكثيف لقوات الأمن في العاصمة المنامة.

بعد مضي أكثر من عامين ونصف على اندلاع الانتفاضة في البحرين، وتحت غطاء من الوعود البراقة بالإصلاح، لا زال سجناء الرأي الذين اعتُقل بعضهم أثناء الاحتجاجات يقبعون خلف القضبان، وما انفكت الحقوق في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع تتعرض للقمع. وفي الشهور الأخيرة، لم تكتفِ السلطات بعدم إطلاق سراح سجناء الرأي، بل إنها بادرت إلى حبس المزيد من الأشخاص لما أبدوه من جرأة على التعبير عما لديهم من آراء، سواء أكان ذلك عبر تغريدات على موقع تويتر أم من خلال المسيرات السلمية. ويظهر أن المحاكم البحرينية كانت معنية بالسير على قدم وساق مع رغبة الحكومة بدلاً من أن تبادر إلى توفير وسائل الانتصاف الفعالة للبحرينيين واحترام سيادة القانون.

ولقد تشكلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بموجب مرسوم ملكي في 29 يونيو/ حزيران 2011، وأُنيطت بها مهمة التحقيق في الانتهاكات الحقوقية التي ارتُكبت على خلفية احتجاجات عام 2011، وإعداد تقرير بهذا الخصوص. وفي حفل إطلاق تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، تعهدت الحكومة علناً بتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها، والذي استعرض بدوره تعامل الحكومة مع الاحتجاجات الشعبية، وحرص على توثيق طيف واسع من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت التوصيات الرئيسة الواردة في تقرير اللجنة دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وخصوصاً تلك المتعلقة منها بالتعذيب، واستخدام القوة المفرطة، إضافةً إلى حث الحكومة على القيام بتحقيقات مستقلة للوقوف على مدى صحة المزاعم التي تحدثت عن ارتكاب التعذيب.

ومع ذلك، فلا زالت الكثير من التعهدات التي قطعتها الحكومة بانتظار أن يتم تنفيذها. ولقد اعتُبر إنشاء لجنة التحقيق البحرينية المستقلة وإصدارها لتقريرها مبادرة تاريخية في حينه؛ بيد أنه وبعد مرور ما يقرب من عامين، فلقد أطاحت الحكومة بوعودها الإصلاحية من خلال عدم استعدادها القيام بتنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بتحقيق المساءلة، إذ تقاعست الحكومة عن فتح تحقيقات مستقلة وناجزة وشفافة في المزاعم التي

تحدثت عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واستخدام القوة بشكل مفرط، ومقاضاة جميع الذين أصدروا الأوامر بارتكاب الانتهاكات الحقوقية. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بعنوان "البحرين:إهمال الإصلاح وتشديد القمع" (رقم الوثيقة: MDE 11/062/2012) والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:
http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en .

وعقد البرلمان البحريني جلسة استثنائية بتاريخ 28 يوليو/ تموز الماضي رفع خلالها 22 توصية إلى العاهل البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة؛ وتهدف تلك التوصيات إلى تشديد العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2006. وأصدر العاهل البحريني بعد عدة أيام مجموعة من المراسيم التي تفرض المزيد من القيود على الحق في حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك حظر جميع الاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات العامة في المنامة إلى أجل غير مسمى، ومنح قوات الأمن صلاحيات إضافية واسعة.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول 2013، وقعت 47 دولة على بيان مشترك حول تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين عبرت فيه عما يعتريها من بواعث قلق خطيرة حيال انتهاكات حقوق الإنسان القائمة في البحرين.

الأسماء: محمد حسن صديف وحسين حبيل وعبد العزيز موسى
الجنس: جميعهم من الذكور

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 13/206، رقم الوثيقة: MDE 11/051/2013، والصادرة بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.